الحكومة ترفع دعمها لصادرات ٤ قطاعات صناعية بنسبة ٥٠% من بداية مارس

الخبر

بوابة الشروق

وافقت المجموعة الاقتصادية الوزارية على بدء تطبيق البرنامج الاستثنائي لمساندة الصادرات، منذ بداية الشهر الحالي ولمدة عام، ويتضمن صرف دعم إضافي بنسبة ٥٠% للشركات التي تحقق الزيادة المستهدفة في صادراتها بنسبة ٢٥% بقطاعات الصناعات الكيماوية والغذائية والهندسية والنسيجية.

وقال خالد أبو المكارم، رئيس غرفة الصناعات الكيماوية، إن «القرار الجديد يعني أن الشركات ستحصل على ٥٠% إضافية على قيمة الدعم الحالي الذي تحصل عليه، وهو ما سيساعدها على زيادة الإنفاق على الحملات التسويقية والمعارض، ويسمح لها بمنافسة عادلة مع المنتجات الأخرى التي تحصل على دعم كبير من حكوماتها».

كانت غرفة الصناعات الكيماوية، بحسب أبو المكارم، قد تقدمت بطلب لطارق قابيل، وزير الصناعة والتجارة، لإقرار هذه الزيادة منذ ما يقرب من شهر، «واخترنا هذه القطاعات الأربعة لما تمتلكه من فرص تصديرية كبيرة»، يقول أبو المكارم، متوقعا زيادة لا تقل عن ١٨% من إجمالي الصادرات الكيماوية مع تطبيق هذه الزيادة.

ويوضح أبو المكارم أن زيادة دعم الصادرات تشجع الشركات على الدخول بشكل أكبر في مجال التصدير بعد ضمان الحصول على أرباح لم تكن متاحة قبل الزيادة الاستثنائية.

وتأتي هذه الزيادة الاستثنائية، وفقا لأبو المكارم، كنوع من الزيادة غير المباشرة في الدعم، والتي فضلت الحكومة ربطها بالزيادة في الصادرات، حيث إن الشركة الأفضل والأكثر جدية هي فقط من سيحصل على الزيادة.

وكان اتحاد الصناعات قد تقدم أكثر من مرة بطلب لزيادة دعم الصادرات، وبالفعل اعتمدت الحكومة زيادة إضافية بقيمة ١,١ مليار جنيه بعد اعتماد موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦، ليصل إجمالي دعم الصادرات إلى ٣,٧ مليار جنيه.

ويقول حسام قاويش، المتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، إن هذا الدعم الاستثنائي سيتم تطبيقه بجانب البرامج السارية حاليا.

وأضاف أبو المكارم أنه «في حالة نجاح التجربة، سيتم إعادة تطبيقها مرة ثانية. لقد وعد الوزير بذلك».

وموافقة المجموعة الاقتصادية بمجلس الوزراء على تطبيق هذه المساندة الاستثنائية يستهدف مساعدة المنتجات المصرية على مواجهة بعض التحديات العالمية الخاصة بانخفاض معدلات النمو العالمي، وانخفاض أسعار السلع أيضا، وزيادة حصيلة الصادرات المصرية، كما أوضح بيان من المجلس أول أمس.

ويقول قاويش إن «هذا القرار سيسهم في زيادة قيمة الصادرات بنحو ٢,٥ مليار دولار في قطاعات الصناعات الكيماوية والغذائية والهندسية والنسيجية، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على زيادة الاستثمارات الموجهة لتلك القطاعات، ويوفر المزيد من فرص العمل الجديدة للشباب».

كانت الصادرات المصرية قد حققت تراجعا قدره ١٦,٤٨% بنهاية عام ٢٠١٥، لتسجل ١٨,٥٦٢ مليار دولار، بحسب أرقام وزارة الصناعة والتجارة، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لمساندة الصادرات.

وفى إطار حرص الحكومة على زيادة دعم الصادرات، يعقد وزير الصناعة والتجارة، بحسب أبو المكارم، لقاء مع المجالس التصديرية في ١٥ مارس لمناقشة خطة كل مجلس على حدة لزيادة الصادرات خلال الفترة القادمة، واعتماد النظام الجديد لدعم الصادرات.

وكشف خالد أبو المكارم، أن وزارة الصناعة والتجارة، فضلت الاعتماد على خطط ومقترحات المجالس التصديرية، لوضع البرنامج الجديد لدعم الصادرات.

الرأي

* نرى أن القرار جاء نتيجة لطلبات المصدرين منذ فترة، وهو قرار يُحسَب للحكومة حيث يمثل خطوة إيجابية مهمة جدا لتحفيز المصدرين، وزيادة قدرتهم التنافسية مما سيكون له أثر كبير في زيادة الاستثمارات، وتوفير فرص العمل إلى جانب زيادة عائد التصدير من العملات الأجنبية، إلا أن هناك ضرورة للبدء في تسديد أي مستحقات متأخرة للمصدرين في إطار برنامج المساندة التصديرية، وأيضا برنامج الرد الضريبي قبل البدء في برنامج المساندة الجديد. كما يجب إعادة النظر أيضا في وسائل ونظم المساندة التصديرية والعمل على سهولة صرفها وعدم تأخيرها من ناحية وزيادة مدة هذه المساندة من ناحية أخرى، وأن يكون لكل قطاع نظام خاص يتفق مع طبيعة النشاط والمخاطر التي يتعرض لها أثناء التصدير.

تنبيه هام:
أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

* هناك ضرورة لإجراء مراجعة دورية للمنظومة الجديدة للتأكد من تحقيقها لنتائجها المستهدفة، خاصة وأنها تأتي في ظل أوضاع عالمية صعبة وكونها مرتبطة بتحقيق مستهدفات تصديرية معينة عند تدشينها قد يزيد من صعوبة تحقيق المستهدف منها خلال المرحلة الأولى لتطبيقها.

* إن تنشيط الصادرات بصورة فعلية يجب أن يتم من خلال صورة متكاملة لمنظومة التصدير تبدأ من تحديد المستهدفات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة بصورة متكاملة، وأن يتم اتخاذ خطوات جادة لتسهيل خطوات نقل البضائع عن طريق إنشاء شبكة طرق برية ونهرية وتدشين خطوط ملاحية وجوية منتظمة وإقامة مراكز لوجستية يمثل المحور الرئيسي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى وضع برنامج يحمل شعار "التصدير أولا" يشمل منظومة متكاملة لدعم الصادرات تساهم فعليا في تنشيط التصدير بالإضافة إلى معالجة المشكلات الموجودة في عمليات الرد الضريبي إلى جانب تحسين المواصفات القياسية المصرية في أسواق الصادرات مع السعي لزيادة الصادرات من الخدمات إلى جانب الصادرات السلعية التي تقوم مصر بالتركيز على تصديرها خلال الفترة الماضية.

* نظرا لأن برنامج رد أعباء الصادرات هو في الأصل تعويض عن مشاكل بيئة الأعمال في مصر والتي تجعل الصادرات المصرية غير قادرة على المنافسة في الخارج، فإن الإجراءات المتكاملة لتنشيط الصادرات يجب أن تتضمن أيضا العمل على الإسراع بتحسين بيئة الأعمال في مصر، بالإضافة إلى معالجة المشاكل المرتبطة بالإنتاج في القطاعات الإنتاجية المختلفة، هذا بالإضافة إلى مختلف إجراءات تيسير التجارة، والتي من بينها تسهيل إجراءات الإفراج وإقامة مراكز لوجستية ولاسيما في الدول الافريقية، هذا فضلا عن أهمية توسيع قاعدة المصدرين من خلال تشجيع صغار المصدرين، وكذلك تشجيع المصدرين غير المباشرين من خلال تشجيع الروابط بين كبار المصدرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما يجب إعادة النظر في المنظومة الخاصة بدعم المعارض وعدم حصرها في شحن السلع أو المساحات المخصصة وتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات في التحرك داخل الدول.

(تم الاستعانة في التعليق بأجزاء من دراسات وتعليقات سابقة)

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.